



تقرير حالة الحكومات العربية:

الاستدامة والعمل الحكومي

يونيو

2023

التغير المناخي واستجابة الحكومات



الحكومات تلعب دورًا حاسمًا في مواجهة التغير المناخي، حيث يمكنها تبني سياسات واستراتيجيات تهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز الاستدامة البيئية. كما إن دعم هذا العمل الحكومي من قبل المؤسسات العالمية والإقليمية ذو أهمية بالغة.

وبالفعل بدأت هذه المؤسسات تتعاون مع الحكومات لدعم جهودها في مكافحة التغير المناخي. توفر هذه المؤسسات التمويل والتكنولوجيا والمعرفة اللازمة لتعزيز التحول إلى اقتصاد أكثر استدامة ونظم بيئية أكثر صحة.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب هذه المؤسسات دورًا هامًا في تشجيع التعاون وتبادل الخبرات بين الدول المختلفة فيما يتعلق بالتغير المناخي. يتم توفير منصات ومناسبات لتبادل المعرفة والأفكار والتجارب الناجحة، واليوم يأتي هذا التقرير ليساعد في تعزيز جاهزية الحكومات وقدرتها على التكيف وتطبيق السياسات الفعالة لتحقيق تحول حقيقي نحو مستقبل مستدام ومناخ أكثر استدامة للأجيال القادمة.

تأثر التغير المناخي على جميع جوانب المجتمع ووضعها على المحك. وعلى الرغم من أننا غالبًا ما نعتبر التغير المناخي أمرًا سيحدث في المستقبل، إلا أن الكثير من الناس والدول حول العالم يعانون من تأثيراته اليومية. فالمخاطر الجسدية الحادة والمزمنة بدأت تؤثر بالفعل على قدرة الاقتصادات على تحملها، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأنظمة وتسبب في اضطراب اجتماعي هائل يعرض حياة الناس وسبل عيشهم للخطر.

وبالإضافة إلى ذلك، بسبب الارتباط الوثيق بين سلاسل التوريد ونظم الاتصالات والتقنية والسفر، فإن الأحداث المتعلقة بالمناخ والطقس نادرًا ما تقتصر على المناطق المحدودة المتأثرة بها. إن تأثيرات التغير المناخي الناجمة عن نشاط الإنسان تؤثر بشكل يشبه الصدمة، حيث تصيب جميع الأنظمة والإطارات الدولية. وفي النهاية، يكون تغير المناخ دائمًا قضية عالمية بحق وتأثيره لا يمكن تجاهله.

ولمواجهة هذا التحدي، يجب اتخاذ إجراءات عالمية حاسمة، وينبغي للحكومات أن تتحرك بسرعة وتكون قادرة على التحول. وعلى الرغم من أن تحديد الأهداف الدولية ضروري، إلا أنه يعتمد في النهاية على الجهود الوطنية. إذ تعوق الدول التي تفشل في تحقيق التحوّل المناخي تقدمها وتعيق تطورها. وعلاوة على ذلك، فإن التغير المناخي أيضًا قضية أمنية، حيث يتم وضعه في سياق المنافسة على الموارد والضغوط الاقتصادية والاستياء الاجتماعي. وإن التأخير في اتخاذ إجراءات مناخية يقلل من قدرة البلدان على التعامل مع المخاطر المستقبلية لتغير المناخ التي لا مفر منها إلى حد ما. لذا، يجب على الحكومات أن تكون رائدة في اتخاذ الإجراءات اللازمة وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية للتغير المناخي.

التغير المناخي والأهداف الدولية

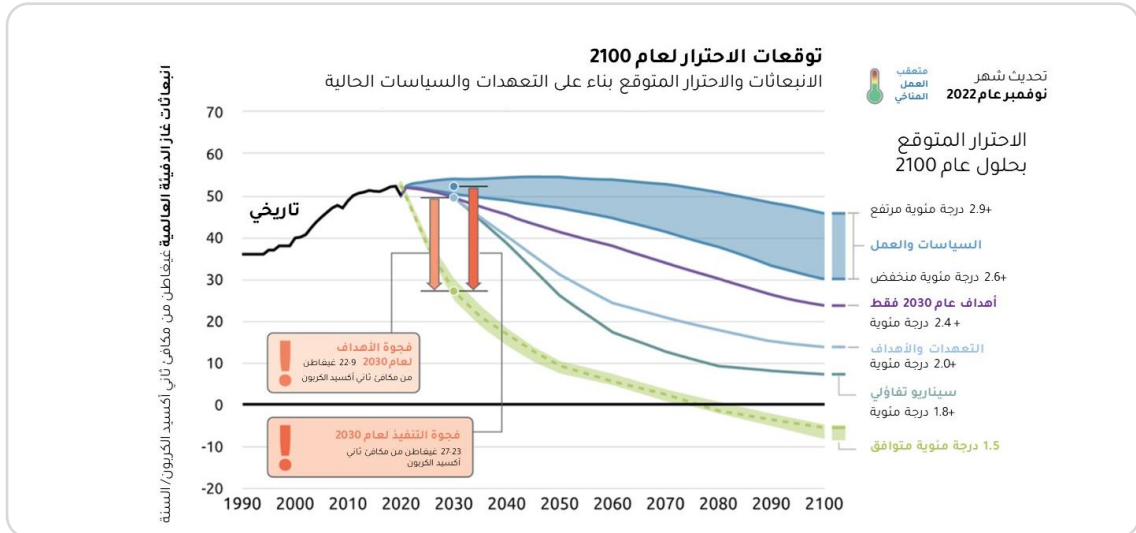
في المؤتمر الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف COP21 في باريس، توصلت الدول المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى اتفاق تاريخي لمكافحة التغير المناخي وتعجيل وتعزيز الإجراءات والاستثمارات اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام قليل الكربون. ولأول مرة، جمعت اتفاقية باريس تقريباً كل الدول في قضية مشتركة للتصدي لتغير المناخ والتكيف مع آثاره.

تحدد الاتفاقية هدفاً للحد من ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والسعي للحد من هذا الارتفاع إلى 1.5 درجة مئوية، ومع ذلك، قبل المؤتمر الحادي والعشرين المقبل COP27، كشف تقرير الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ أن التزامات الدول الأطراف الـ 193 في اتفاقية باريس، حتى لو تم تحقيقها بالكامل في أحدث المساهمات المحددة وطنياً NDC، لا تكفي لوضعنا على المسار الصحيح لتحقيق ارتفاع بحدود 2.5 درجة مئوية بنهاية القرن.

ومع ذلك، يجب أن ندرك أهمية السياسات الجيدة في تحقيق فرق فعّال. حدد تقرير الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ أن التوقعات تشير إلى انخفاض الانبعاثات بنسبة أقل مما كان متوقعاً بحلول عام 2030، وذلك بفضل السياسات الفعالة. لذا، لسد الفجوة بين المسار الحالي وما يجب علينا تحقيقه، تحتاج الحكومات الوطنية إلى تعزيز خطتها الوطنية للتصدي للتغير المناخي وتنفيذها خلال السنوات الثمانية الحاسمة المقبلة.

اليوم هناك فجوة كبيرة بين الإجراءات التي تتخذها الحكومات في الأسواق الناشئة وما هو مطلوب لمكافحة التغير المناخي بفعالية. على الرغم من أن العديد من الدول الناشئة تواجه تحديات متعددة، مثل النمو الاقتصادي، إلا أنها تعاني أيضاً من تأثيرات التغير المناخي المتزايدة. يحتاجنا التحول من الإجراءات والتزامات التغير المناخي المجردة إلى إجراءات عملية وجادة تأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية وتلبي احتياجات المجتمعات المتأثرة. يجب على الحكومات في منطقتنا في أن تدمج التغير المناخي في سياساتها العامة وتخطط للتحول إلى اقتصادات أكثر استدامة.

أطلقت المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع حكومة دولة الإمارات هذا التقرير والدراسة المصاحبة. ويأتي هذا التقرير ضمن مبادرات حكومة دولة الإمارات في عام الاستدامة وجزء من جهودها في مجال العمل المناخي، وتعزيز مساهمة الاستدامة في التنمية الاقتصادية العربية. ويهدف التقرير، المبني على استطلاع لصوت الموظفين الحكوميين في الدول العربية، إلى تعزيز مساهمة الاستدامة في التنمية الاقتصادية العربية والوصول إلى توصيات وسياسات قائمة على بيانات وأدلة يمكن أن تساعد الحكومات العربية على تحقيق هذه التحول.



الإجراءات والسياسات الحكومية الاتجاهات والأولويات

أخيرًا، يجب أن يسود نهج يتمحور حول المواطنين في العمل المناخي. هذه هي العدالة المناخية: ضمان التمثيل والإدماج وحماية حقوق أولئك الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ مثل النساء والأطفال والأقليات العرقية والمجتمعات الفقيرة والسكان الأكبر سنًا والذين يعانون من أزمات صحية. لمواجهة الآثار النظامية لتغير المناخ وضمان أن يكون العمل مجددًا، يجب مراعاة جميع الأشخاص والمجتمعات. وتكمن هذه المساواة في صلب عمل الحكومات حيث لن يتمكن القطاع الخاص، مهما عمل، من ضمان هذه العدالة المناخية.



في هذا السياق، تحتاج الحكومات إلى تحديد وتنفيذ أوسع مجموعة من الإجراءات المتاحة وخيارات السياسات التي يمكنها استخدامها لمواجهة هذه التحديات بشكل أكثر كفاءة وفعالية. من المسلم به أن البلدان تختلف في ظروفها الحالية والسابقة، وبالتالي لديها مسؤوليات وقدرات متفاوتة لاتخاذ الإجراءات (التي صاغها مؤتمر الأطراف على أنها "مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة مع مراعاة قدرات كل طرف"). علاوة على ذلك، يجب على الحكومات تحديد السياسات الأكثر فعالية في سياقها الوطني والدولي، على سبيل المثال، تختلف البلدان في الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للصناعات، وفي العلاقة بين المجالين الخاص والعام، وفي أطرها التشريعية. وبالتالي، ستستخدم كل حكومة مجموعة فريدة من أدوات السياسات والمبادرات.

ومع ذلك، يمكن لجميع الحكومات، بل ينبغي لها، أن تنفذ مجموعة من أدوات السياسة أوسع من تلك التي تستخدمها حاليًا. وهذا أمر بالغ الأهمية لتمكين التغيير المطلوب في مختلف القطاعات. حيث يسلط تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2022 والخاص "بمتابعة العمل المناخي"، وهو عبارة عن مراجعة تشخيصية سنوية للتقدم والاتجاهات والرؤى الرئيسية عبر السياسات والإجراءات المناخية للدول، يركز الضوء على الحاجة إلى التركيز على المرونة والتكيف مع المناخ، وفيما يتعلق بخيارات السياسات، يشجع التقرير الحكومات على استخدام مزيج من الأدوات السوقية وغير السوقية عبر الدول المختلفة. الأمر الذي بدأ تنفيذه بالفعل، ونقدم أدناه لمحة عامة عن العديد من هذه الأدوات.

الأدوات والمبادرات الالتزامات الدولية والوطنية



ولا بد الإشارة هنا إلى أهمية المرونة في العمل الحكومي، حيث تكون الأهداف أكثر فاعلية عندما تكون مرنة عند تغير الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ومع ذلك، هذا لا يعني ان يستجيب صانعي السياسات دائماً لتخفيف الأهداف بسبب الضغط من الصناعات والقطاع الخاص، والذي بدوره يثني القطاع الخاص عن القيام بالاستثمارات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، ولكن من الأهمية بمكان أن يكون هناك مرونة وحوار وطني حول السياسات والمبادرات لموازنة احتياجات النمو اليوم والمستقبل المستدام.

يعد هذا التشاور أمراً أساسياً، وبمجرد تحديد الأهداف، يجب على صانعي السياسات توضيح اليات تضمن الوفاء بها؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات الواضحة والمتسقة مهمة لتقليل المخاطر التنظيمية لأصحاب المصلحة.

أخيراً، لتحليل التقدم وقياسه، فضلاً عن الاستفادة من المساعدة من المؤسسات التي تقدم الدعم في صنع السياسات، يجب على الحكومات أن ترفق أهدافها ببيانات مناخية دقيقة وأن تجمع جميع المعلومات الأخرى ذات الصلة للمساعدة في تقييم تنفيذ سياسة المناخ. وهذا كله لا يكمن في وزارة المناخ والبيئة، بل هو دور أساسي لكل وزارة في كل القطاعات من الاقتصاد والصحة والتعليم والأمن وحتى تكنولوجيا المعلومات.

الأهداف والالتزامات بصافي انبعاثات صفرية والمساهمات المحددة وطنياً

تعد الأهداف والالتزامات أمراً ضرورياً للعمل المناخي الفعال. وعلى الرغم من أن وضع الأهداف والتخطيط على المدى الطويل ليس غاية بحد ذاته، إلا أنه يمثل نقطة انطلاق حاسمة لتعميم السياسات ورسم مسارات واضحة لتحقيق الأهداف المناخية. ويعزز التخطيط على المدى الطويل القدرة على تصميم استراتيجيات التنفيذ المتوافقة وذات الصلة عبر مجموعات الجهات المعنية، ويساهم في توليد حوافز تسمح بتحقيق أهداف أكثر طموحاً في المستقبل.

ولتحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ، وضعت العديد من الدول أهدافاً لعام 2030، وقد التزمت أغلبها بعام ستحقق فيه صافي الانبعاثات الصفري (مثل 2050). ومن خلال تعميم خططها طويلة الأجل عبر المساهمات المحددة وطنياً، لم تكثف الدول بتحديد أهداف خاصة بها ومن تلقاء نفسها فحسب، بل استفادت أيضاً من إطار عمل مرّن للتخطيط لكيفية تحقيق أهدافها الوطنية المتعلقة بالمناخ. ساعد ذلك في تكوين شراكات بين الدول، من شأنها المساهمة في تطوير أسواق جديدة للتقنيات الخضراء وإتاحة فرص الاستثمار من القطاعين العام والخاص في المشاريع المستدامة، فضلاً عن تعزيز الشفافية والثقة وتبادل أفضل الممارسات في المجتمع العالمي. اعتباراً من نوفمبر 2022، تبنت 140 دولة تقريباً أو اقترحت أهدافاً للوصول إلى صفر انبعاثات، في حين قدم 194 طرفاً النسخة الأولى على الأقل من خطة المساهمة المحددة وطنياً.

الأدوات والمبادرات اللوائح التنظيمية

يعني ذلك ضرورة استبدال السياسات التي تلغي الأنشطة الملوثة تدريجيًا بتلك التي تشجّع على استخدام البدائل الخضراء وتُسهّل إمكانية الوصول إليها. وهنا يتمثل التحدي في تحقيق التوازن بين هذه المعايير للحد بشكل كبير من الانبعاثات وتحسين صحة المجتمعات وسلامتها، دون التضحية بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وأهمية وضع اللوائح التنظيمية والمعايير الملائمة لا تقل عن أهمية استخدام أساليب أخرى لتحفيز التحول الأخضر. ووفقاً لأحد الخبراء الذين تم مقابلتهم لإعداد هذا التقرير "إن الكيفية التي تقوم الحكومات طبقاً لها بفرض ووضع السياسات واللوائح والمعايير الصحيحة وكذلك النظر في فرض الضرائب الخضراء أو إعادة التخضير وتقديم الإعانات لها أكبر الأثر في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص".

على سبيل المثال، بدأت العديد من المدن الأوروبية في سن مناطق انبعاثات منخفضة - شوارع يتم فيها تقييد دخول بعض المركبات نظراً لارتفاع معدل انبعاثاتها. أثبتت هذه المناطق أنها وسيلة فعالة لتحسين جودة الهواء والتخلص من الازدحام في مراكز المدن. ومع ذلك، فإن هذه اللوائح تكون أكثر فاعلية عندما تقترن، على سبيل المثال، باللوائح والبنية التحتية التي تعزز فائدة المركبات الكهربائية أو وسائل النقل العام، لضمان أن سياسات الوصول الحضري لإزالة الكربون لا تتداخل مع احتياجات الشركات والأفراد العاملين في هذه المجالات.

وقد أكد بعض الخبراء أننا "نحتاج إلى التوافق على شرح ومواءمة تفسير مؤشرات الأداء الرئيسية لأننا بحاجة إلى إجراء القياسات بدقة، وإلى فهم كيفية القياس وإعداد التقارير بشكل صحيح، وذلك بهدف منح المزيد من المصداقية وتعزيز الشفافية في الدولة".



اللوائح التنظيمية والمعايير

تستخدم الحكومات اللوائح التنظيمية للسيطرة على الانبعاثات ومنع الأنشطة الملوثة التي تُنتج مواد كيميائية سامة للبشر والبيئة. وتسمح المعايير لصناع السياسات والجهات المعنية بالتحدث بلغة مشتركة من خلال وضع قواعد متسقة يمكن للجميع فهمها واعتمادها.

يمكن أن تستهدف اللوائح والمعايير العديد من القطاعات والأولويات البيئية، بما في ذلك المياه وجودة الهواء والنقل والتشييد وقطاعي البناء والطاقة والمنتجات الإلكترونية. وتشمل بعض الأمثلة على ذلك معايير وملصقات كفاءة استخدام الطاقة ورموز طاقة البناء ومعايير تلوث الهواء ومعايير اقتصاد الوقود وعمليات الحظر والتخلص التدريجي (مثلاً: عند استخراج الوقود الأحفوري والتدفئة القائمة على الوقود الأحفوري) حتى حدود سرعة الطرق السريعة.

الأدوات والمبادرات أطر وأنظمة

ولكن، على عكس نظام الحد الأقصى للانبعاثات وتبادلها تجاريًا، فإن السوق المعنية (مثل: المدينة، الدولة) غير ملزمة بحد معين. ومع ذلك، يحذر بعض الخبراء من أن ضرائب الكربون يمكن أن تؤثر بشكل غير متناسب على الأسر ذات الدخل المنخفض.

أخيرًا، تستخدم الحكومات الإعانات للحد من استخدام الوقود الأحفوري وتشجيع الطاقة النظيفة. على وجه التحديد، توظيف الإعانات في قطاع الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة توليد الطاقة النظيفة ودعم الابتكار الذي سيعزز الكفاءة والموثوقية والنطاق.



الأساليب القائمة على السوق:

الضرائب والإعانات المالية ونظام الحد الأقصى للانبعاثات وتبادلها تجاريًا

أصبحت أدوات السياسة القائمة على السوق أدوات السياسة المفضلة لدى الحكومات بشكل متزايد مقارنة بالأدوات الأخرى. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تنفيذ أطر مثل نظام الاتحاد الأوروبي لتداول الانبعاثات وخطط تسعير الكربون الأخرى التي تلت ذلك.

يعتبر هذا النظام أول سوق كربوني رئيسي في العالم ويظل الأكبر؛ يعمل على أساس نظام الحد الأقصى والتجارة. في أنظمة الحد الأقصى والتجارة، تخصص الحكومات أو تبيع عددًا محددًا مسبقًا من الائتمانات الكربونية (Carbon Credits). كل منها يسمح لحاملها بإصدار كمية محددة من الغازات. عندما تصل الشركات لحدها الأقصى، يكون لديها خيار شرائها من شركة أخرى لديها فائض وترغب في البيع. لذلك، تدفع الشركات مباشرة مقابل تلوثها. اليوم، طبقت ثلاث عشرة ولاية أمريكية، والصين والمكسيك، وكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أنظمة الحد الأقصى والتجارة.

تدرس العديد من البلدان والمناطق الآن أسواق الكربون، استنادًا إلى أنظمة الحد الأقصى للانبعاثات وتبادلها تجاريًا. وتستخدم الحكومات الضرائب للحد على إزالة الكربون. وكما هو الحال في أنظمة الحد الأقصى للانبعاثات وتبادلها تجاريًا، تحاول الضرائب المفروضة على الكربون أيضًا تقليل الانبعاثات من خلال مطالبة الجهة المسببة للتلوث بالدفع.

الأدوات والمبادرات التكيف

سياسات التكيف وإدارة المخاطر

أصبحت الظروف الجوية القاسية، مثل موجات الحر والفيضانات، أكثر حدة وتكرارًا مما كانت عليه سابقًا. ولمعالجة هذه العواقب الوخيمة المترتبة على تغير المناخ، تتخذ الحكومات مبادرات للاستجابة لتأثيرات تغير المناخ الموجودة بالفعل والاستعداد مسبقًا للحد من التعرض للكوارث المستقبلية. ووفقًا للعديد من الخبراء "تبحث معظم البلدان عن وسائل للتخفيف من حدة أزمة المناخ العالمية، ولكن الخيار الذي ينبغي أن نركز فيه أكثر وبجدية هو التكيف."

وكما هو محدد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يشير التكيف إلى إحداث تعديلات في النظم البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية استجابةً للمحفزات المناخية الفعلية أو المتوقعة وتأثيراتها. يمكن أن تشمل سياسات التكيف تطوير أنظمة إنذار مبكر للعواصف، ووضع خطط للإخلاء، وتعزيز البنية التحتية لتكون قادرة على مواجهة الظروف الجوية القاسية، والتحول إلى المحاصيل المقاومة للجفاف.

فمثلًا، إحدى الإستراتيجيات المبتكرة التي تنفذها الحكومات هي بناء حدائق عامة يمكنها امتصاص المياه وتخزينها في حالة حدوث فيضانات.



التقليل من المخاطر المالية لتغير المناخ

يتوقع الباحثون أنه إذا ارتفعت درجات الحرارة إلى 4 درجات فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي بحلول نهاية القرن، فقد يخسر الاقتصاد العالمي ما يصل إلى 23 تريليون دولار سنويًا بسبب تأثيرات المناخ. استعدادًا للصدمات الاقتصادية المتعلقة بالمناخ، بدأت الحكومات في تنفيذ سياسات للحماية من عدم الاستقرار المالي في المستقبل. وتشمل هذه السياسات ضمان إتاحة المعلومات المتعلقة بمخاطر المناخ لأصحاب المصلحة، وتوضيح مسؤولياتهم، وتقديم الحوافز والمساعدات لأولئك الذين يقومون بمشاريع مقاومة لتغير المناخ. أحد الأمثلة هو مطالبة البنوك بالإفصاح عن استثماراتها وما إذا كانت في شركات لديها القدرة على التأثير على تغير المناخ.



الاستثمار في البحث والتطوير

تعد التكنولوجيا التي تقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة وتزيلها أمرًا بالغ الأهمية لمستقبل مستدام. ومع ذلك، غالبًا ما يكون للبحث والتطوير المطلوب تكاليف أولية عالية وفترات سداد أطول من الاستثمارات الأخرى. وعليه، لطالما كانت الحكومات تدعم التقنيات التي تسعى إلى استبدال الطاقة "البنية"، أو جعل إنتاج الطاقة واستخدامها أكثر كفاءة، أو المساعدة على إزالة آثار الأنشطة الملوثة وتقليلها. وهناك عدد كبير من الابتكارات المعقدة والبسيطة، التي يمكن أن يكون لها تأثير تحويلي على أداء القطاعات. تتضمن بعض الأمثلة التالية:

- **احتجاز الكربون وتخزينه (CCS):** يمكن أن تقلل المصانع ومحطات الطاقة من انبعاثاتها بنسبة تصل إلى 90% عن طريق التقاط وتخزين الكربون الذي تنتجه تحت الأرض بدلاً من إرساله إلى الغلاف الجوي.
- **الشبكات الذكية:** على عكس البنية التحتية الحالية لإنتاج الطاقة، والتي غالبًا ما تكون مركزية ومستجيبة للغاية لتقلبات الطلب، تتيح الشبكات الذكية إنتاج طاقة محلية أكثر بفضل تقنيات الأتمتة وأجهزة الاستشعار.
- **الزجاج الشمسي:** مادة يمكن استخدامها لصنع ألواح النوافذ والأسطح الزجاجية الأخرى التي تقوم بتصفية الإشعاع والأشعة تحت الحمراء أثناء توليد الكهرباء وتوفير العزل الحراري.

التقليل من المخاطر المالية لتغير المناخ

التدريب والتعليم والإشراك

حدّد المجتمع الدولي أهمية مشاركة المواطنين والشركات وكافة أصحاب العلاقة في التحول إلى مستقبل منخفض الكربون. وتعمل الحكومات بشكل متزايد على تطوير برامج وحملات تعليمية لنشر الوعي وإلهام جميع الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة. بينما يساعد التعليم الناس على فهم آثار التغير المناخي والتعامل معها، فضلاً عن تسليحهم بالمعرفة والمهارات والأساليب لإحداث الفرق المنشود. يجري حالياً، بشكل متزايد، إدخال حصص دراسية إلزامية في التعليم الرسمي من مرحلة رياض الأطفال وحتى المستوى الجامعي. فقد اجمع الخبراء على أن وعي ومعرفة الشعب العام بالتغير المناخي وأهمية محاربه محدود وسبب ذلك هو قلة المعرفة. "ليس لدينا في المنطقة ما يكفي من المعرفة العلمية حول مخاطر تغير المناخ، وبالتالي يجب علينا توحيد هذه البيانات وتعميمها. هناك أيضاً مشكلة قلة الوعي البيئي وقلة المناهج الدراسية للأطفال بهذا الخصوص."



علاوة على ذلك، بدأت بعض الحكومات بمساعدة المواطنين على الارتقاء بمهاراتهم، وليس فقط لمحاربة التغير المناخي والعمل على مبادرات للتحول وللتكيف، بل أيضاً للاستعداد لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر والمشاركة الفاعلة وذلك من خلال رعاية مراكز مخصصة للابتكار والبحث والتدريب الخاص بالوظائف والتدريب المهني ومعسكرات التدريب على المهارات إنشاء وإدارة الشركات الصديقة للبيئة.



العالم العربي التحديات والفرص

ومن المتوقع أيضًا أن يفقد ملايين الناس إمكانية الوصول إلى المياه والغذاء وحتى الكهرباء. لا سيما في البلدان الأكثر ضعفًا مثل سوريا والعراق حيث يقدر البنك الدولي أن ندرة المياه المرتبطة بالمناخ ستكلف دول الشرق الأوسط ما بين 6% و14% من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2050، وذلك بسبب الآثار المرتبطة بالمياه على الزراعة والصحة والدخل.

تغير المناخ يؤثر بشدة على العالم العربي، حيث تعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق عرضة لتغير المناخ. تعاني الدول العربية اليوم بشكل متزايد من درجات الحرارة المرتفعة للغاية، ناهيك عن التصحر وشح المياه وارتفاع مستويات تلوث الهواء. وإذا صدقت السيناريوهات التي تتوقع أن ترتفع درجة حرارة المنطقة بمعدل 4 درجات مئوية بحلول عام 2050، فإن هذا سيولد العديد من التداعيات الجيوسياسية وخاصة تلك المتعلقة بالأمن الغذائي والمائي والتي يمكن أن تؤثر على سبل عيش سكان المنطقة.



للعمل على بناء مجتمعات مرنة منخفضة الكربون، تتبنى الحكومات في المنطقة بشكل متزايد مبادرات لتخضير الدول والمناطق الحضرية بالذات. فقد قطعت بعض الدول العربية أشواطًا جيدة في بناء أساس لإزالة الكربون من خلال جعل أهدافها أكثر طموحًا وزيادة التزاماتها المالية واستثماراتها في هذا المجال، وشجع على ذلك استضافة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 27) والتي انعقدت في مصر والدورة الثامنة والعشرين التي ستعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة (كوب 28)، حيث تم استغلال هذه التجمعات العالمية في سبيل تقديم المزيد من الدعم للقطاع الخاص والمجتمع الدولي والمجتمعات العربية بشكل عام.

العالم العربي السياسات والإجراءات

وأطلقت الدول العربية أيضًا مبادرات وبرامج طموحة لتوسيع نطاق مسارات إزالة الكربون.

فمثلًا أطلقت شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) في الامارات العربية المتحدة مشروعين كبيرين لالتقاط الكربون لزيادة قدرتها على احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه بما يصل إلى 5 ملايين طن سنويًا بنهاية العقد.

في حين وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة لتحفيز استثمار بقيمة 100 مليار دولار أمريكي في مجال الطاقة النظيفة.

بينما أطلقت المملكة العربية السعودية مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في عام 2021، والتي تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج المواد الهيدروكربونية الإقليمية بأكثر من 60%. وستخصص المملكة مبلغ 2.5 مليار دولار للمبادرة على مدى السنوات العشر القادمة، وتستثمر بعض الدول العربية كذلك في برامج الطاقة المتجددة والطاقة النووية بالإضافة إلى التقنيات الناشئة اللازمة لمستقبل منخفض الكربون.

وفي الأردن تم اتخاذ خطوات جادة لتعزيز قدرته على توليد الطاقة من مصادر متجددة ونظيفة. وأحد الأمثلة البارزة هو مشروع "الطاقة الشمسية المركزة في محطة معان الشمسية"، والذي يعد أحد أكبر محطات الطاقة الشمسية المركزة في المنطقة ويسعى لتوفير الكهرباء للمناطق المحيطة وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار يصل إلى 90,000 طن سنويًا.



فقد تعهدت العديد من الدول العربية بالتزامات ملموسة تتعلق بالمناخ. إذ أعلنت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ومملكة البحرين والكويت عن تحقيق صفر انبعاثات كربونية بحلول عام 2050 أو 2060.

ودول أخرى مثل قطر أعلنت عن خطة عمل للتغيير المناخي في عام 2021 تهدف من خلالها إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25% بحلول عام 2030.

وجدت المملكة المغربية وفلسطين والجمهورية التونسية كذلك توجهاتها من خلال تقديم أهداف مناخية أكثر طموحًا من خلال المساهمات المحددة وطنيًا NDC، في حين عملت مصر على تحديث مساهمتها المحددة وطنيًا في عام 2022 لتشمل هدفًا يركز على انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاعات الطاقة والنفط والغاز والنقل، كما أنها باشرت بإغلاق مصنع للفحم.

العالم العربي السياسات والإجراءات



وعلى الرغم من الخطوات الطموحة التي اتخذتها الدول العربية نحو تحقيق صافي الانبعاثات الصفري، إلا أن الرحلة ستبقى طويلة مع العديد من العقبات المالية والجيوسياسية والمجتمعية. وستكون استضافة مؤتمر الأطراف القادم (كوب 28) في دولة الإمارات العربية المتحدة بمثابة فرصة لدفع الاستثمارات إلى المنطقة وعقد الشراكات عبر مختلف القطاعات والجهات المعنية.

ولا يجب أن تقتصر الحكومات العربية على إدارة مسارات دولها للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري فحسب، بل سيتعين عليها أيضاً أن تقود الطريق من خلال تخضير اصولها وعملياتها من تقديم خدمات ومشتريات وغيرها، فضلاً عن زيادة جاهزية القوى العاملة لديها لاقتصاد أكثر خضرة ومستقبل أكثر استدامة.

كما أطلقت جمهورية مصر العربية، بالتعاون مع النرويج، أحد أول مشاريع إنتاج الهيدروجين الأخضر في المنطقة بقدرة تصل إلى 100 ميغا وات. وخصصت تونس استثمارات كبيرة في مجال نقل الطاقة مع طموح لتصدير الطاقة الشمسية إلى أوروبا.

وتحرص الحكومات العربية عمومًا على إنشاء منظومة تساعد على زيادة التمويل المستدام. فقد أظهرت دراسة أجرتها كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية أن أنشطة التمويل الأخضر في كل من مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية والكويت والعراق وسلطنة عُمان وقطر والمملكة السعودية العربية والإمارات العربية المتحدة تُظهر أن جميع آليات التمويل الرئيسية وتدابير السياسة التي تشجع التنمية المتوافقة مع المناخ تُستخدم في دولة واحدة على الأقل. وتشمل الأمثلة الأخرى من المنطقة أول سند أخضر سيادي والذي أصدرته جمهورية مصر العربية ومثلها في القطاع الخاص في الامارات العربية المتحدة حيث تم ادراج الصكوك الخضراء في ناسداك دبي.



دراسة حالة الإدارة الحكومية الخضراء في العالم العربي

أجريت هذه الدراسة للوصول إلى توصيات مبنية على بيانات وأدلة لدعم قادة الحكومات على التخطيط للمستقبل في عالم يتسم بالتغيرات المتسارعة، والتعقيد والغموض والمخاطر المتزايدة. وقد تم تقييم حال الإدارة الحكومية العربية فيما يخص الاستدامة عبر المنهجية التالية خلال دراسة استمرت ستة أشهر في النصف الثاني من عام 2022:



1. مراجعة شاملة للأدبيات - قاد هذه المراجعة خبراء إقليميين في الإدارة الحكومية من كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية (الإمارات)، وكلية هلت الدولية لإدارة الأعمال (الولايات المتحدة)، وجامعة ملبورن (أستراليا)، والجامعة الأمريكية في بيروت (لبنان).

2. مراجعة مكتبية للخطط والبيانات الحكومية المتعلقة بالاستدامة - أجريت مراجعة كاملة لجميع الوثائق المتاحة للعموم في مجال الاستدامة والتقدم الحاصل على مستوى تحقيق المساهمات المحددة وطنياً في كل بلد وغيرها.

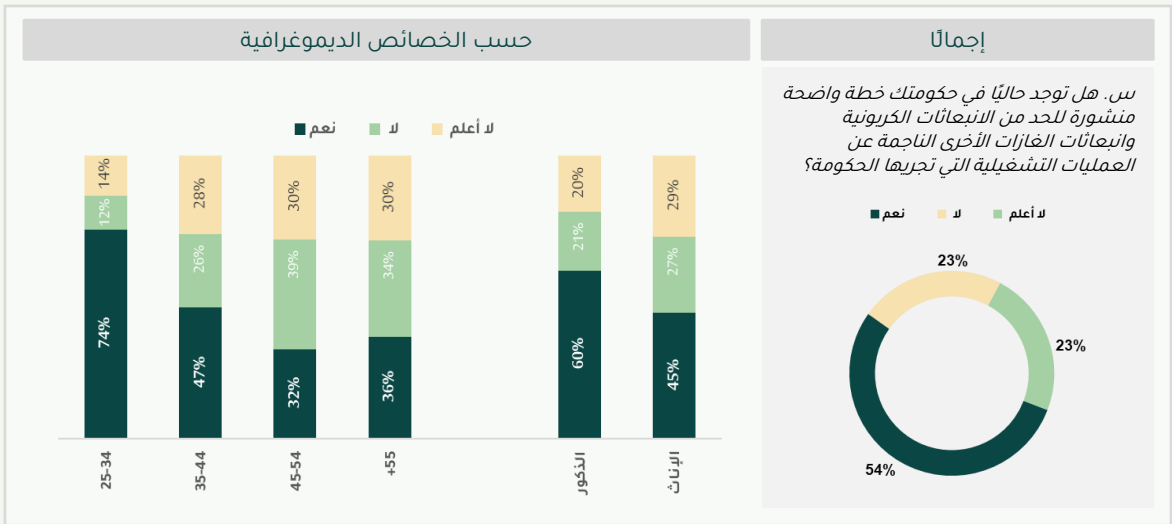
3. مرئيات الخبراء - أجريت مقابلات مع العديد من الخبراء العالميين في الاستدامة لديهم خبرة في المنطقة.

4. صوت الحكومات العربية - استطلاع أجري رأي المسؤولين الحكوميين (استطلاع رأي شمل أكثر من 1600 مقابلة مع موظفي الخدمة المدنية في 7 دول عربية بهدف دراسة مرئيات الموظفين الحكوميين حول الاستدامة والعمل الحكومي) من خلال شركة ايبسوس العالمية للأبحاث (IPSOS).

صوت الحكومات العربية الخطط والأهداف الوطنية

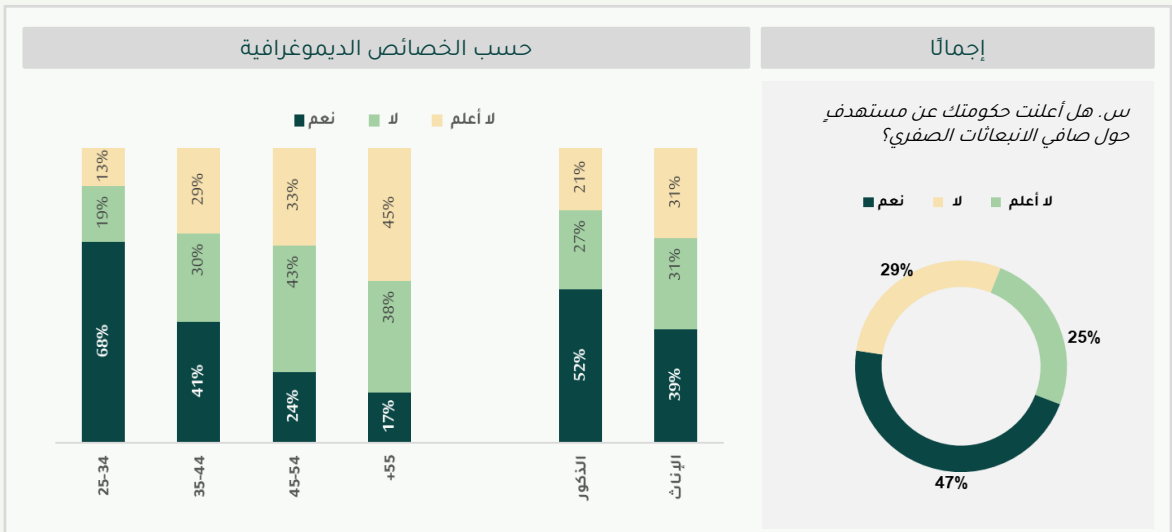
ذكر حوالي نصف الموظفين الحكوميين على المستوى العام أنّ حكومتهم لديها حالياً خطة كاملة ومنشورة للحدّ من الانبعاثات الكربونية وانبعاثات الغازات الأخرى الناتجة عن العمليات التشغيلية الحكومية. وبهذا الخصوص، فإنّ مستوى الوعي بالاستراتيجيات المستدامة هو الغالب ضمن الفئات العمرية الأصغر عموماً. إذ أشار حوالي ثلاثة أرباع الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عاماً إلى امتلاك حكومتهم لخطة كاملة ومنشورة للحد من الانبعاثات الكربونية وانبعاثات الغازات الأخرى، كما هو موضح في الشكل.

الخطة الحكومية لخفض الانبعاثات الكربونية وانبعاثات الغازات الأخرى



حول مستوى الوعي بالاستراتيجيات المستدامة، فقد أشار حوالي نصف الموظفين الحكوميين إلى أنّ حكومتهم أعلنت عن مستهدف تحقيق صافي الانبعاثات الصفري، ومعظم الذين يوافقون على ذلك تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عاماً، كما يظهر في الشكل.

مستهدف صافي الانبعاثات الصفري

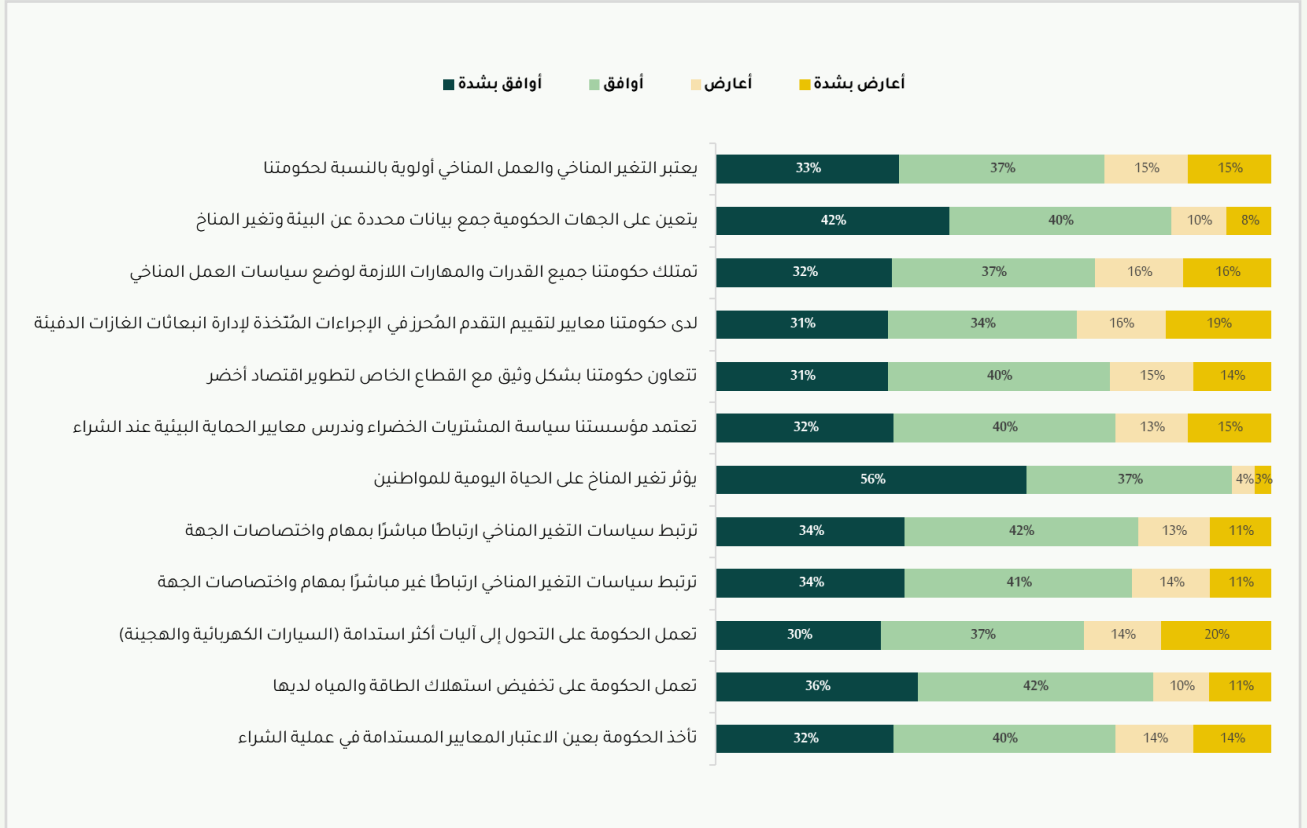


الاستدامة في الحكومات

بشكل عام، أظهرت الدراسة نتائج إيجابية من الموظفين الحكوميين حول أولويات الحكومات العربية في نواحي الاستدامة في العمل الحكومي وبالتحديد التحول الأخضر. فأكثر من نصف الموظفين الحكوميين عمومًا يوافقون بشدة على أنّ التغيير المناخي يؤثر على حياة المواطنين اليومية. كما يوافق نحو 8 من كل 10 موظفين حكوميين على أنّ الجهات الحكومية يتعين عليها جمع بيانات محددة عن البيئة وتغيير المناخ. من جانب آخر، عارض حوالي 3 من كل 10 موظفين حكوميين فكرة بذل الحكومات الجهود للانتقال إلى مركبات أكثر استدامة، مثل المركبات الهجينة والكهربائية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الاستدامة في الحكومات

على مقياس من 1 إلى 10، حيث يشير الرقم 1 إلى أنك تعارض بشدة ويشير الرقم 10 إلى أنك تتفق بشدة، ما مدى اتفاقك مع التالي: علمًا أنّ توزيع الدرجات كالآتي (9 و10) "أتفق بشدة"، (6-8) "أتفق"، (3-5) "أختلف"، (1 و2) "أختلف بشدة"

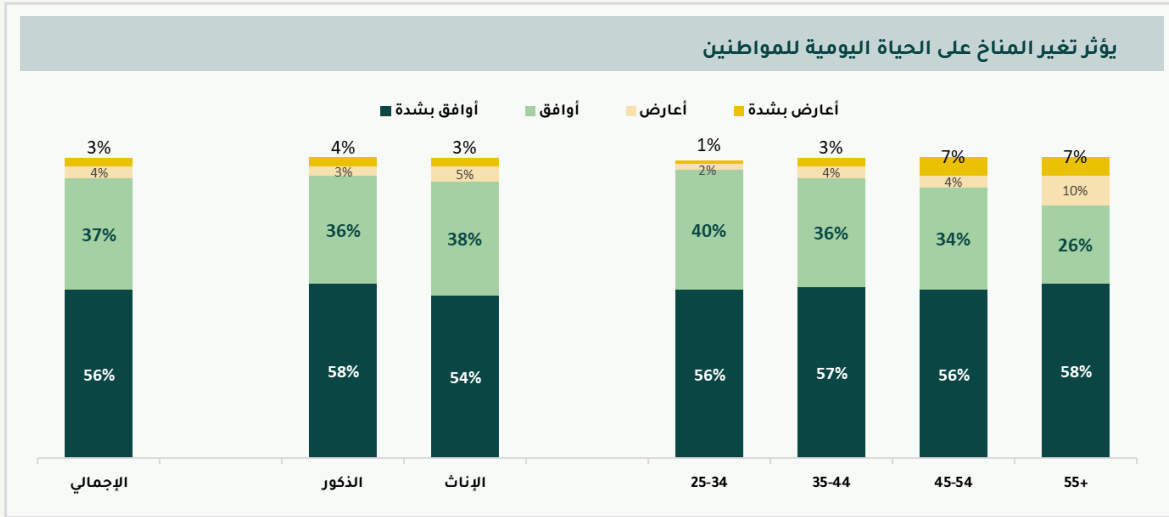


الاستدامة وأولويات الحكومات العربية

أكثر من نصف الموظفين الحكوميين عموماً يوافقون بشدة على أنّ التغير المناخي يؤثر على حياة المواطنين اليومية. وعند النظر إلى الفئات العمرية المختلفة، تظهر النتائج أن أكثر من 55% من المستجيبين في كل فئة ديموغرافية يوافقون بشدة على أن تغير المناخ يؤثر على الحياة اليومية للمواطنين. ولكن الجدير ذكره أن نسبة الموافقة على هذه العبارة تقل بازدياد مع تقدم الموظفين الحكوميين في العمر.

تأثير التغير المناخي على حياة المواطنين اليومية

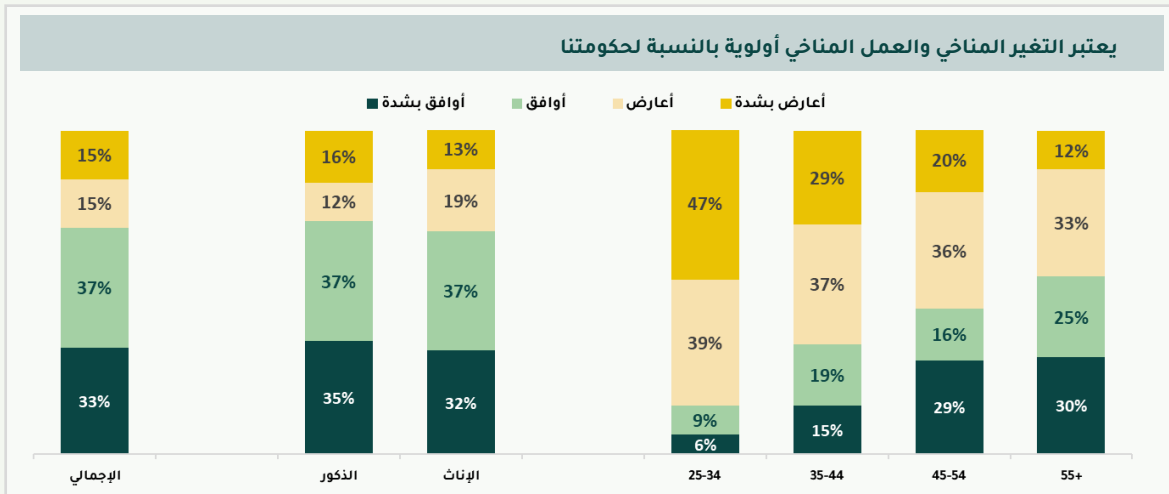
على مقياس من 1 إلى 10، حيث 1 يرمز إلى أعارض بشدة و10 يرمز إلى أوافق بشدة، إلى أي مدى توافق على ما يلي: حيث أوافق بشدة (9 و10) وأوافق (6-8) وأعارض (3-5) وأعارض بشدة (1 و2)



يميل الرجال والنساء على حد سواء تقريباً لأن يوافقوا على أن تغير المناخ والعمل المناخي يمثلان أولوية بالنسبة لحكومتهم. ومع ذلك، هناك تفاوت كبير بين مختلف الفئات العمرية. إذ يوافق 55% من أفراد الفئة العمرية ما فوق 55 سنة على أن تغير المناخ يمثل أولوية للحكومة، مقارنة بـ 45% لأفراد الفئة العمرية بين 45-54 سنة، و34% ممن هم في الفئة العمرية بين 35-44 سنة، و15% فقط ممن هم في الفئة العمرية بين 25-34 سنة.

التغير المناخي كأولوية حكومية

على مقياس من 1 إلى 10، حيث 1 يرمز إلى أعارض بشدة و10 يرمز إلى أوافق بشدة، إلى أي مدى توافق على ما يلي: حيث أوافق بشدة (9 و10) وأوافق (6-8) وأعارض (3-5) وأعارض بشدة (1 و2)



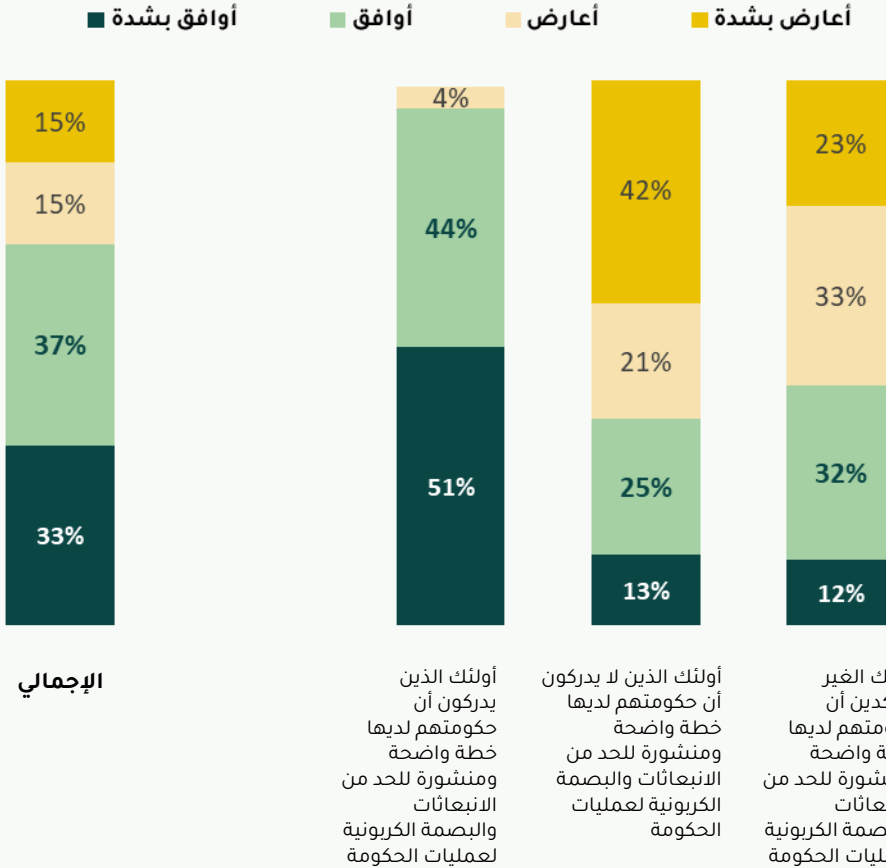
الاستدامة وأولويات الوعي باستراتيجيات الاستدامة

يتفق معظم أولئك الذين هم على دراية باستراتيجية الاستدامة لحكوماتهم لتقليل الانبعاثات والبصمة الكربونية لعمليات الحكومات على أن تغيير المناخ والعمل المناخي يمثلان أولوية لحكوماتهم. من ناحية أخرى، يوافق 38% على أن حكومتهم تعطي الأولوية لتغيير المناخ على الرغم من قلة وعيهم عندما يتعلق الأمر باستراتيجية الحكومات.

تغيير المناخ والعمل المناخي - من خلال الوعي باستراتيجية الاستدامة

على مقياس من 1 إلى 10، حيث 1 يرمز إلى أعارض بشدة و10 يرمز إلى أوافق بشدة، إلى أي مدى توافق على ما يلي: حيث أوافق بشدة (9 و10) وأوافق (6 و8) وأعارض (3 و5) وأعارض بشدة (1 و2)

هل توجد حالياً في حكومتك خطة واضحة ومنشورة للحد من الانبعاثات الكربونية وانبعاثات الغازات الأخرى الناجمة عن العمليات التشغيلية التي نجريها الحكومة؟



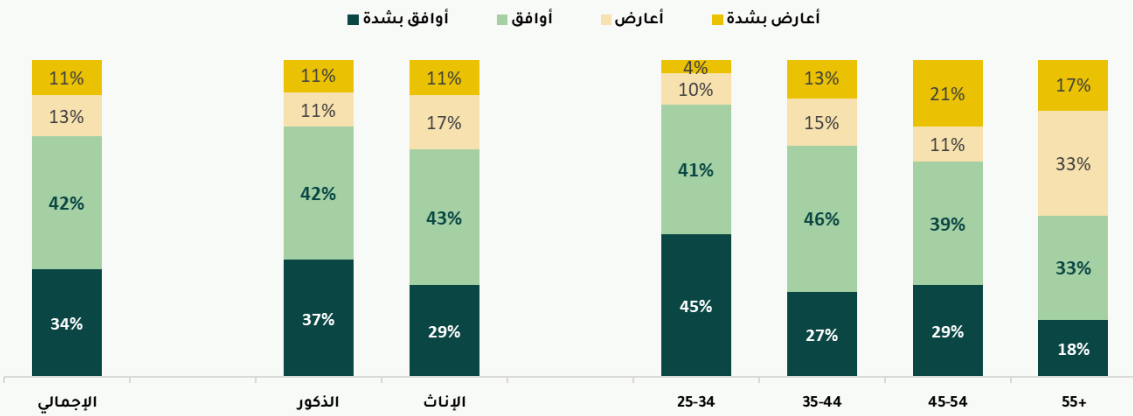
ارتباط التغيير المناخي بعمل الدوائر الحكومية

بينما يرى غالبية الموظفين الحكوميين أن التغيير المناخي هو قضية تمس الحياة اليومية للمواطنين، يرى حوالي ربع الموظفين الحكوميين أن سياسات التغيير المناخي ليس لها علاقة لا بشكل مباشر ولا غير مباشر بمسؤوليات دوائرهم. هذا وتتفاوت نسبة الموافقة على مدى ارتباط سياسات التغيير المناخي بشكل مباشر بعمل الدوائر الحكومية بشكل ملحوظ بين الفئات العمرية، حيث تقل نسبة الموافقة من 86% لدى الفئة العمرية 24-34 إلى 51% لدى الفئة العمرية 55+. كما وتنطبق هذه الملاحظة على مدى ارتباط سياسات التغيير المناخي بشكل غير مباشر بعمل الدوائر الحكومية.

ارتباط سياسات التغيير المناخي بعمل الدوائر الحكومية بشكل مباشر

على مقياس من 1 إلى 10، حيث 1 يرمز إلى أعارض بشدة و10 يرمز إلى أوافق بشدة. إلى أي مدى توافق على ما يلي: حيث أوافق بشدة (10 و9) وأوافق (8-6) وأعارض (5-3) وأعارض بشدة (2 و1)

ترتبط سياسات التغيير المناخي ارتباطاً مباشراً بمهام واختصاصات الجهة

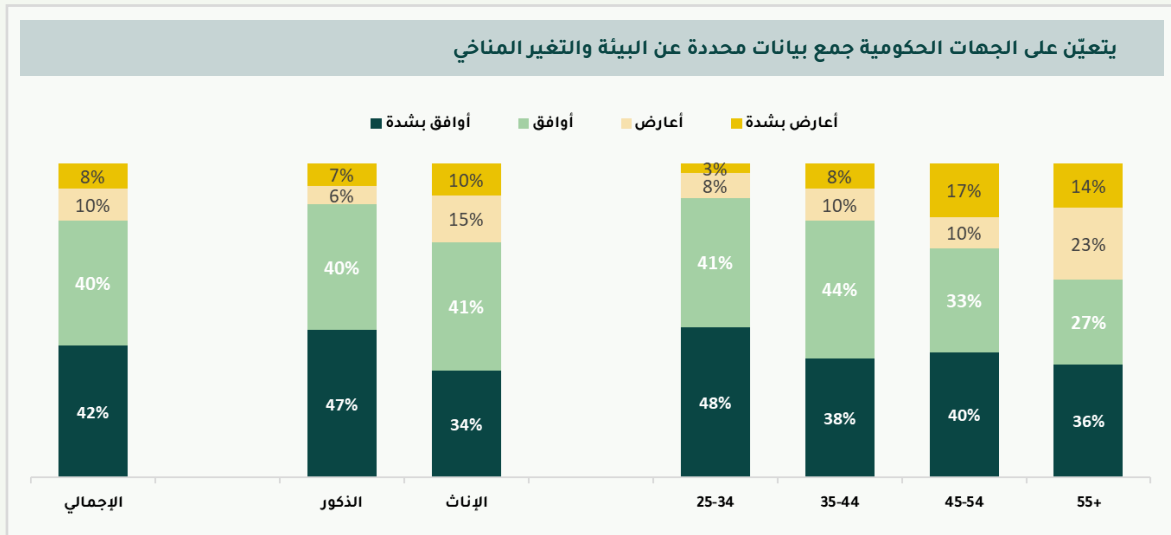


البيانات وتقييم الاستدامة في العمل الحكومي

بالنظر إلى البيانات كوسيلة لدعم القرارات الحكومية وقياس التقدم، فقد أشار 82٪ من المستجيبين إلى أنهم يوافقون على العبارة التالية "المؤسسات الحكومية مطالبة بجمع بيانات محددة عن تغير المناخ والبيئة". وبشكل منفصل، يرى 65٪ من المستجيبين أن لدى الحكومة مقاييس لتقييم التقدم في الإجراءات المتخذة لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة على وجه التحديد. وبما يتماشى مع النتائج السابقة، هنا تفاوت كبير بين الفئات العمرية فيما يخص هذه العبارات والذي قد يشكل تحدياً في تحقيقاً في العمل الحكومي.

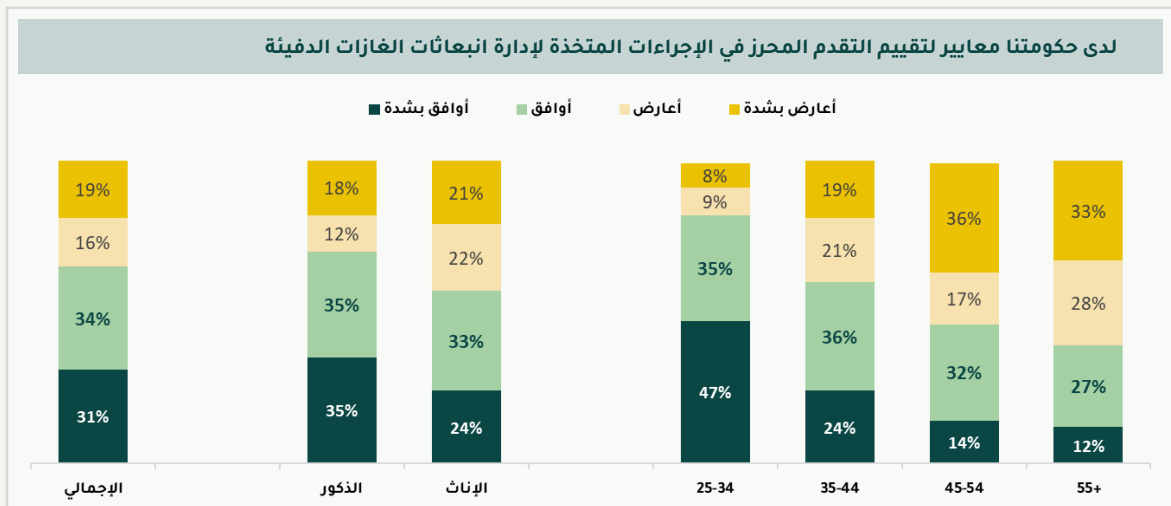
جمع البيانات التي تخص التغير المناخي والبيئة كمتطلب

على مقياس من 1 إلى 10، حيث 1 يرمز إلى أعارض تماماً و10 يرمز إلى أوافق تماماً، إلى أي مدى توافق على ما يلي: حيث أوافق بشدة (10 و9) وأوافق (8-6) وأعارض (5-3) وأعارض بشدة (2 و1)



قياس التقدم في إدارة انبعاثات الغازات الدفيئة

على مقياس من 1 إلى 10، حيث 1 يرمز إلى أعارض تماماً و10 يرمز إلى أوافق تماماً، إلى أي مدى توافق على ما يلي: حيث أوافق بشدة (10 و9) وأوافق (8-6) وأعارض (5-3) وأعارض بشدة (2 و1)



مهارات المطلوبة في العمل الحكومي

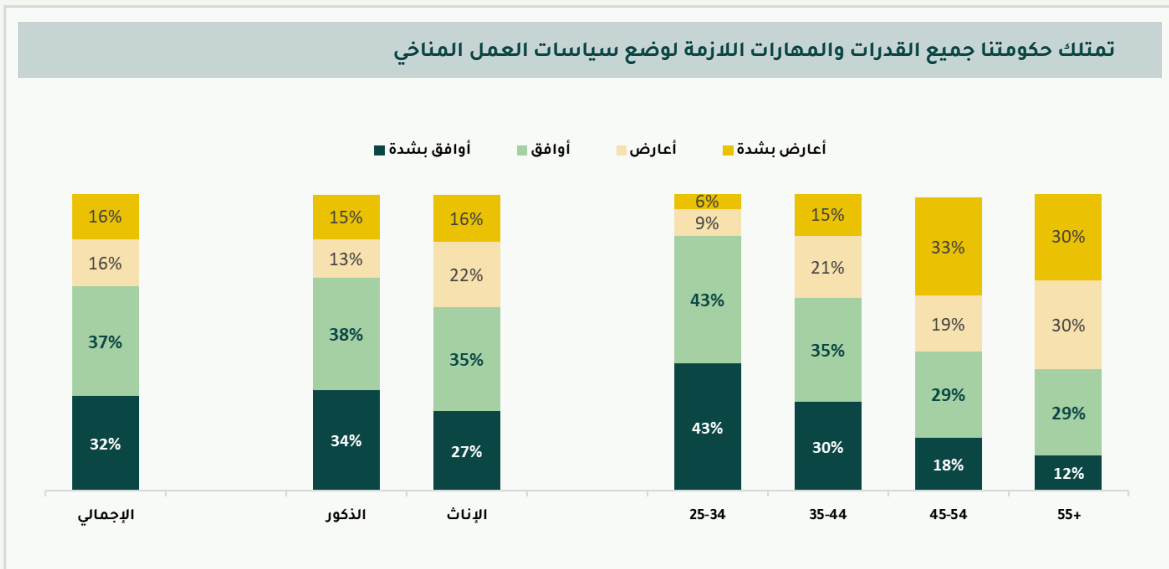
فيما يتعلق بما إذا كانت الحكومة تمتلك جميع المهارات والقدرات اللازمة لتطوير السياسات المناخية والاستدامة، فإن 86% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عامًا يوافقون أو يوافقون بشدة على ذلك. ولكن الأجيال الأكبر سنًا لا توافق بالقدر ذاته. إذ يوافق 65% من أفراد الفئة العمرية بين 35-44 عامًا على أن الحكومة تمتلك المهارات اللازمة، مقارنة بـ 41% فقط من أفراد الفئة العمرية فوق 55 سنة.

بالرغم من هذا التفاوت، وبما أن 70% من المستجيبين يوافقون على أن تغير المناخ والعمل المناخي يمثلان أولوية للحكومة، فلا غرابة أيضًا أن نجد 69% ممن شملهم الاستطلاع يوافقون أيضًا على أن الحكومة تمتلك المهارات والقدرات اللازمة لتطوير سياسات العمل المناخي. ويشير هذا إلى إيمان قوي بما تملكه الحكومة من مهارات وقدرات لاتخاذ القرارات وصنع السياسات التي تندرج ضمن مجالات الأولوية. فقد أظهرت النتائج بأن هناك ارتباط قوي وإيجابي ومهم نسبيًا بين العبارتين.

بالرغم من هذه النتائج والتي قد تعتبر إيجابية، فما زال أكثر من 3 من كل 10 موظفين حكوميين لا يتفقون على أن لدى الحكومات القدرات والمهارات لتطوير سياسات متعلقة بالعمل المناخي.

المهارات الحكومية في العمل المناخي

على مقياس من 1 إلى 10، حيث 1 يرمز إلى أعارض بشدة و10 يرمز إلى أوافق بشدة، إلى أي مدى توافق على ما يلي: حيث أوافق بشدة (9 و10) وأوافق (6-8) وأعارض (3-5) وأعارض بشدة (1 و2)



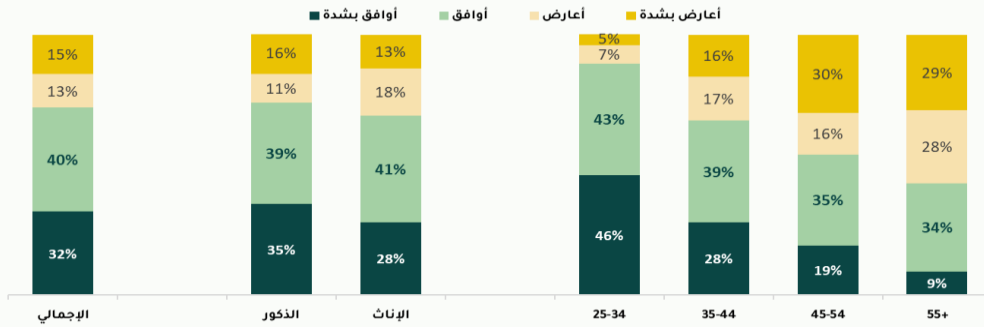
بعض الممارسات الحكومية

وفيما يخصّ المشتريات، قال نحو 72% من الموظفين الحكوميين الذين شملهم الاستطلاع إنهم يوافقون على أن مؤسساتهم تطبّق سياسة مشتريات خضراء. وتسهم سياسة المشتريات الخضراء بوجه عامّ في تحفيز الشركات على الامتثال للتدابير الخضراء لكي تعزز قدرتها التنافسية ضمن سياسة المشتريات الحكومية. كما تقود ممارسات الأعمال الخضراء إلى زيادة الطلب على الخدمات أو المنتجات أو العمليات المستدامة في التصنيع، والتي تساهم بدورها في نموّ الاقتصاد الأخضر. وفي حين أشار 67% من الموظفين الحكوميين إلى أن حكوماتهم تحاول استخدام المركبات الهجينة، ترتفع هذه النسبة إلى 78% فيما يتعلق بمحاولات ترشيد استهلاك المياه والطاقة.

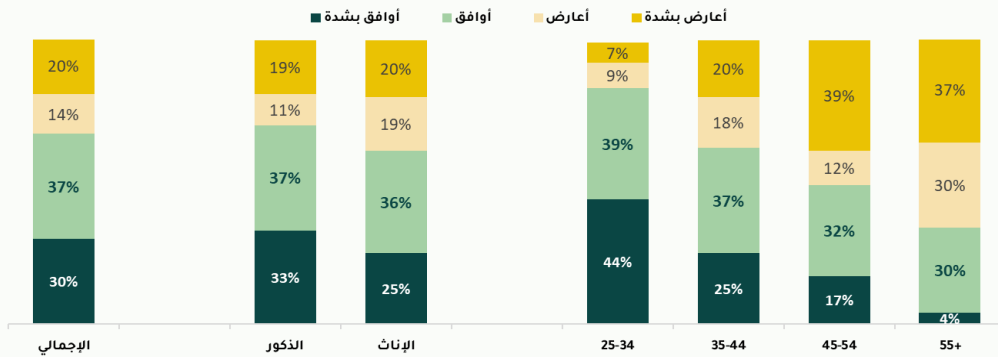
الممارسات الحكومية الخضراء

على مقياس من 1 إلى 10، حيث 1 يرمز إلى أعارض بشدة و10 يرمز إلى أوافق بشدة، إلى أي مدى توافق على ما يلي: حيث أوافق بشدة (9 و10) وأوافق (6 و8) وأعارض (3 و5) وأعارض بشدة (1 و2)

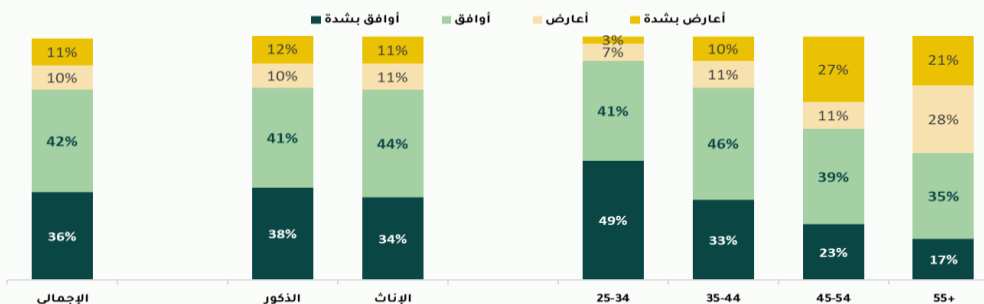
تعتمد مؤسساتنا سياسة المشتريات الخضراء وندرس معايير الحماية البيئية عند الشراء



تعمل الحكومة على التحول إلى آليات أكثر استدامة (السيارات الكهربائية والهجينة)



تعمل الحكومة على تخفيض استهلاك الطاقة والمياه لديها

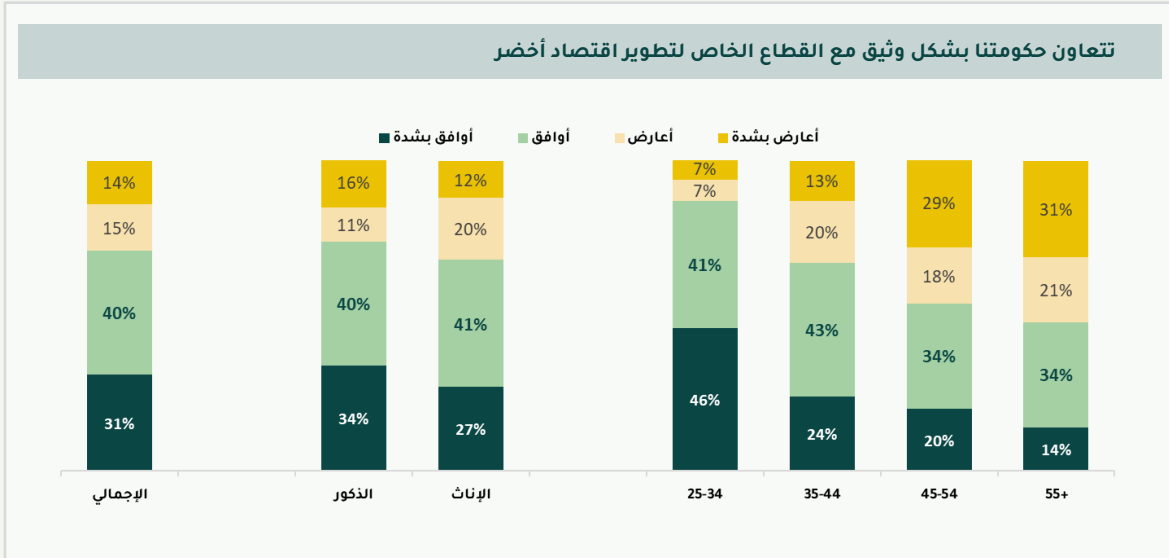


الشراكة مع القطاع الخاص

وافق حوالي 71% ممن شملهم الاستطلاع على أن الحكومة تعمل عن كثب مع القطاع الخاص لتطوير اقتصاد أخضر وبالرغم من ذلك ترى الفئات العمرية الأكبر أن هناك مجال كبير للعمل في القطاع الخاص بشكل أكبر وأكثر فاعلية. وارتبطت نتائج هذه العبارة ارتباطاً قوياً بالنتائج حول موافقة المجيبين بأن مؤسساتهم تطبق سياسة المشتريات الخضراء مما قد يشير إلى دور المشتريات الحكومية في تحريك عجلة الاقتصاد الأخضر.

الشراكة مع القطاع الخاص

على مقياس من 1 إلى 10، حيث 1 يرمز إلى أعارض بشدة و10 يرمز إلى أوافق بشدة، إلى أي مدى توافق على ما يلي: حيث أوافق بشدة (9 و10) وأوافق (6 و8) وأعارض (3 و5) وأعارض بشدة (1 و2)



التوصيات

مجالات التحول الرئيسية



التمويل الأخضر

يعد التمويل للمبادرات والمشاريع والشركات المستدامة أمراً بالغ الأهمية لتمكين الابتكارات والتقنيات التي لا غنى عنها للتخفيف الناجح من تداعيات التغير المناخي والتكيف معه؛ وهذا يتطلب تمويل القطاعين العام والخاص. كما تؤدي الحكومات دوراً حاسماً في تحفيز رأس المال الخاص وحث المستثمرين على التخلي عن العائدات من الوقود الأحفوري والاستثمار بدلاً من ذلك في المشاريع الخضراء. علاوة على ذلك، يجب على الحكومات المساعدة في دعم المستثمرين للتخفيف من المخاطر ومعالجة العوامل الرادعة للاستثمار مثل التكاليف الأولية المرتفعة والآفاق الزمنية الطويلة والتحديات الفنية ونماذج الأعمال غير المثبتة. وبالمثل، يجب أن تتماشى الحكومات مع القرارات المالية المستدامة التي تتخذها، من خلال الاستثمار في البحوث الرامية إلى تحقيق مساعي الاستدامة وتعزيزها، فضلاً عن ضمان أن تكون المشتريات العامة صديقة للبيئة.

تنمية المدن الذكية

في ضوء التوسع الحضري في العالم العربي، فإن التخطيط الحضري الحساس للمناخ ضروري لتحسين قابلية العيش في المدن مع استيعاب النمو السكاني في الوقت نفسه. فالمدن هي العجلة المحركة للعالم، وهي القوى الاقتصادية والفكرية والسياسية والثقافية للدول. ومع ذلك، فإن المدن هي أيضاً بؤر للتلوث والاكتظاظ. مع نسب تركيز عالية بشكل خطير من تلوث الهواء الذي يؤثر بشدة على صحة المواطنين وحتى على حياتهم. وبالتالي، من الضروري أن يحول العالم العربي جميع المدن إلى "مدن ذكية". يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من الحلول الرقمية لتحويل الشبكات والخدمات التقليدية إلى أنظمة أكثر كفاءة تعود بالنفع على السكان والشركات. وبعيداً عن استخدام التقنيات الرقمية، تتميز المدن الذكية بشبكات النقل الحضرية التي تتسم بأنها أكثر مرونة وإمدادات المياه المطورة، فضلاً عن استخدام طرق أقل استهلاكاً للموارد لتسخين المباني وإضاءتها، إلى جانب إدارة أكثر تكاملاً واستجابة.



التوصيات

مجالات التحول الرئيسية



الاستثمار في رفع مستوى الوعي والكفاءات

يمكن أن يؤدي الاستثمار في التوعية وبناء القدرات إلى إحداث تحول ثقافي داخل الحكومة والمجتمع مما يسمح بإعادة معايرة نهج إصلاح القطاع العام ويُعدّل استراتيجيات الحوكمة الجيدة لتشجيع وتمكين الابتكارات التي تخفف من التحديات المتعلقة بالمناخ. وقدّ عبر البعض من قادة المنظمات الدولية أن رفع مستوى الوعي ليس كافياً بل علينا أيضاً بناء القدرات البشرية على مستوى القيادة واعتبروا أن هناك مهارات أساسية مفقودة في مراكز إدارية حساسة. فعندما يتعلق الأمر بالحوكمة واتخاذ القرارات، يجب أن تتمتع القيادة بالمعرفة والخبرة الكاملة لمواجهة التحديات. لذا يجب بناء أنظمة لتمكين الحكومات من امتلاك القدرة من حيث الموارد البشرية والموارد التقنية والكفاءات، بما يمكنها من التحول نحو حكومة أكثر استدامة وموائمة للبيئة. إن الاستثمار في رفع مستوى الوعي وقدرات الحكومة ربما من أهم وسائل مكافحة التغير المناخي وبناء الاقتصاد الأخضر وضمان مستقبل مستدام.

الابتكار في التحول الرقمي للاستدامة

إن لكل بلد ظروفه الخاصة، ويجب تحديد السياسات الأكثر فعالية في ضوء السياقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية المتغيرة باستمرار. ومع ذلك، لا يزال تغير المناخ هو التحدي الرئيسي الذي يسيطر في هذا القرن. ولذا لا بد من تشجيع جميع الدول العربية على تحديد أهداف قصيرة وطويلة المدى، مع خطط عمل واضحة وجداول زمنية للتنفيذ. يجب أن تتسم السياسات بالاتساع والعمق، وأن تتناول الآثار المتعددة الأبعاد والشاملة لتغير المناخ وأن تتواءم لإيجاد أوجه الترابط التي تقود إلى حلول فعالة. وأخيراً، من أجل المشاركة في العمل المناخي الكامل، يجب على الحكومات التركيز على إشراك القطاع الخاص، الذي غالباً ما يعرقله الحواجز والمخاطر، وكذلك على المؤسسات القوية التي تُسهل تحقيق الأهداف وفرص الابتكار، إلى جانب التكامل داخل وعبر بلدان المنطقة، فضلاً عن الإطار الدولي لتغير المناخ.

يجب على حكومات المنطقة إعادة معايرة آلية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتهديدات المناخية، مع مراعاة الآثار القصيرة والطويلة المدى لهذه الأزمة. فعلى سبيل المثال، لا يزال التوجه نحو التحول الرقمي في المنطقة في مراحله الأولى، والرقمنة لديها القدرة على تقليل الانبعاثات والحد من النفايات ودعم سن سياسات مبنية على البيانات والذكاء الصناعي. وأكد الخبراء أن التخضير يتطلب التكنولوجيا، وتتطلب التكنولوجيا بدورها حدوث التحول الرقمي، بما يحتم على الحكومة أخذ التحول الرقمي بعين الاعتبار لتحقيق حكومة أكثر موائمة للبيئة. ويُقدّر المنتدى الاقتصادي العالمي أن التقنيات الرقمية يمكن أن تخفض الانبعاثات العالمية بنسبة 15%.

المشاركون في إعداد التقرير

فريق تحرير التقرير

د. يسار جرار

المدير التنفيذي لمعهد بوستريتي، عضو مجلس أمناء كلية محمد بن راشد لإدارة الحكومية، أستاذ في كلية هلت إنترناشيونال للأعمال (الولايات المتحدة) وشريك في المجموعة الدولية للاستشارات، الإمارات العربية المتحدة

حلا حاملة

مديرة السياسات والأبحاث، معهد بوستريتي، الإمارات العربية المتحدة

المشاركون الرئيسيون في إعداد التقرير

د. ناصر ياسين

وزير البيئة في لبنان، مدير معهد عصام فارس سابقًا، الجامعة الأميركية في بيروت، الجمهورية اللبنانية

مروان جمعة

مؤسس شركة كنز ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2009 - 2011)، المملكة الأردنية الهاشمية

د. محمد بيجاوتان

محاضر في السياسة العامة، جامعة ملبورن، أستراليا

د. فادي سالم

مدير البحوث والاستشارات، كلية محمد بن راشد لإدارة الحكومية، الإمارات العربية المتحدة

ونود أن نشكر أيضا الخبراء التالية أسماؤهم على وقتهم والأفكار التي قدموها في المقابلات الفردية:

إبراهيم الزعبي

نائب الرئيس الأعلى للتغير المناخي والاستدامة - أدنوك ورئيس المجلس العالمي المعني بهدف التنمية المستدامة (13)

ياسمين بربير

رئيس قسم الاستدامة، Nestle

سارة البطوطي

السفير العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ UNFCCC

سليم روحانا

مسؤول برامج التنمية المستدامة في البنك الدولي

شريف توفيق

الرئيس التنفيذي للاستدامة في Microsoft

فريق الأبحاث

ريك تويلفز

باحث، المجموعة الدولية لإستشارات، الإمارات العربية المتحدة

سليمة الأبي

باحثة، المجموعة الدولية لإستشارات، الإمارات العربية المتحدة

سعد راجا

شريك مؤسس والمدير التنفيذي لشركة Gov Insights الإمارات العربية المتحدة



المنظمة العربية للتنمية الإدارية

أنشئت المنظمة العربية للتنمية الإدارية عام 1961م، كإحدى المنظمات المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، للمساهمة في تحقيق التنمية الإدارية في الأقطار العربية؛ بما يخدم قضايا التنمية الشاملة وفي سعيها لتحقيق هذه الرسالة، توجه المنظمة جهودها وتقدم خدماتها وبرامجها لحكومات الدول العربية الأعضاء في المنظمة، وعددها 22 دولة. ويتسع نطاق خدمات المنظمة ليشمل منظمات الأعمال والقطاع الخاص.

لمزيد من المعلومات:

<http://www.arado.org/>



معهد "بوستيرتي"

هو مركز أبحاث مقره في المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة، ويركّز على تعزيز الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص من خلال تصميم المبادرات الهادفة إلى دعم الاستدامة وتمكين منظومة التكنولوجيا المناخية الإقليمية وإنشاء مركز للبحوث الريادية في الشمول الاقتصادي وتغير المناخ وتوظيف التكنولوجيا في تحقيق الرفاهية للأجيال المتعددة، والتي تمثل ركائز المعهد الثلاثة.

لمزيد من المعلومات:

Info@posterityinstitute.org

<http://www.theposterityinstitute.org/>

تقرير حالة الحكومات العربية:

الاستدامة والعمل الحكومي